المجلة الصباح
العدد 2738 - السنة العاشرة
الأحد 12 رجب 1438 - الموافق 9 أبريل 2017
Sunday 9 April 2017 - No.2738 - 10th Year

الأحمدي كرمت المشاركين في احتفالاتها بالأعياد الوطنية

نظمت محافظة الاحمدي احتفالية خاصة لتكريم الجهات الراعية والمشاركة في احتفالاتها بالاعياد الوطنية 2017 وذلك بمقر واحة الاحمدي التابعة لشركة نفط الكويت وبحضور عدد من وجهاء واعيان ومختاري مناطق المحافظة وممثلي الجهات المكرّمة .

وبهذه المناسبة قال محافظ الأحمدي الشيخ فواز الخالد ما أسعدنا ونحن نلتقي معاً في هذه الامسية الجميلة المطرزة بعبق النجاح والاخوة والمحبة والعطاء والعمل المشترك البناء من اجل كويتنا الحبيبة، لنقطف ثمار جهود بذلناها سويا لإحياء ذكرى اعيادنا الوطنية المجيدة ونرسم الفرحة على وجوه الجميع.

أكد ان سمو رئيس مجلس الوزراء يراقب أداء وزرائه عن كثب

العزب: المساءلة السياسية حق مكتسب للنواب وللحكومة الحق في الدفاع عن وجهة نظرها

- سنمضي بقوانين الجنسية بما لا يتعارض مع سيادة الكويت والدستور
- سيتم تعديل «البصمة الوراثية» بما يرتضيه أعضاء السلطتين

د. هالح العزب

- أدوات الرقابة البرلمانية ليست أدوات تأزيم ووجودها صمام أمان للعلاقة بين السلطتين
- نشيد بدور وأداء رئيس مجلس الأمة في إدارة الجلسات ووقوفه على مسافة متساوية من الجميع

- أمرت بتشكيل لجنة لمعالجة ملاحظات ديوان المحاسبة وأتعهد بإنهاء المخالفات
- البيروقراطية الحكومية هي السبب في تأخر ردود الوزراء على الأسئلة
- برنامج عمل الحكومة ليس «قص ولصق» وجاء نتاج فكر وعمل مؤسسي عميق
- حل البرلمان والحكومة سبب التأخير في إنجاز بعض المشروعات
- الحكومة مصممة على وأد أي أزمة في مهدها وهي المسؤولة عن كل شيء في محاربة الفساد
- الحكومة لن تتأخر في إعادة المدعين العامين إلى وظائفهم في حال صدور حكم بهذا الخصوص
- الأولوية للعمل في القضاء والعدل للمواطنين وسيتم اختيار الأكفاء منهم لشغل تلك الوظائف

أكد وزير العدل وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة د.فالح العزب ان الحكومة سوف تمضي في الطريق السليم بشان قوانين الجنسية بما لا يتعارض مع سيادة البلد والدستور والقوانين.

وقال العزب في لقاء له مع شبكة مجلس الامة انه لا يحجر على رأي نواب مجلس الامة بشأن التعديلات المقدمة حول إسناد المنازعات في قضايا الجنسية إلى القضاء مشددا على ضرورة احترام مبدأ السيادة وما وضعه المشرعون من نصوص الدستور.

وأعرب العزب عن تفاؤله بشان مستقبل العلاقة بين السلطتين وأكد أن ادوات الرقابة البرلمانية ليست ادوات تازيم إنما تؤدي في نهاية المطاف إلى التعاون وتحقيق غاية الكل ينشدها وهي خدمة الوطن والمواطن.

واشاد وزير العدل بدور وأداء رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم في إدارة جلسات المجلس مؤكدا ان الغانم يقف على مسافة متساوية من الجميع لاسيما ان هذه تجربته الثانية كرئيس للمجلس وهو ابن مدرسة سياسية وابن بار لوطنه.

واضاف ان على الحكومة الا تجزع من الرقابة البرلمانية فوجودها صمام أمان للعلاقة بين السلطتين وان قيام نائب بتقديم سؤال برلماني لأي من الوزراء حول مخالفة او شبهة ما يعد تعزيزا لدور الوزير.

وحول احتمال تقديم بعض النواب استجوابات للوزراء اكد استعداد الحكومة للرد على هذه الاستجوابات وعدم الانزعاج من المساءلة السياسية لأنها حق مكتسب بحكم الدستور والقوانين والحكومة لها الحق الدستوري في الدفاع عن وجهة نظرها بخصوص الادوات الرقابية بشكل عام.

وأوضح الوزير العزب ان الرقابة البرلمانية كما بينها الدستور تتم من خلال خمس ادوات منها لجنة العرائض والشكاوى والرقابة المالية من خلال ديوان المحاسبة والرقابة على مراسيم الضرورة.

وفيما يخص آلية التنسيق بين السلطتين ودوره كونه وزير الدولة لشؤون مجلس الامة أكد العزب سعيه الحثيث مع رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم والنواب واللجان المختصة بالحضور والتنسيق بشان كل ما يرتبط بالسلطتين.

وقال إن ذلك يأتي بفضل توجيهات سمو الأمير الشيخ صباح الاحمد بمد يد التعاون مع أعضاء السلطة التشريعية لإيجاد جو من الالفة للعمل على خدمة الوطن والمواطن.

وحول اتهام بعض النواب للحكومة بعدم التعاون مع البرلمان قال إن الحكومة لم يمض على تشكيلها اربعة اشهر ورغم ذلك ابدت كثيرا من المرونة والرغبة في التعاون تجلى ذلك خلال مناقشة التعديلات المقدمة على قانون الاحداث.

واضاف ان قانون البصمة الوراثية سوف يتم تعديله بما يرتضيه اعضاء السلطتين وذلك تعبيرا عن الرغبة الصادقة للحكومة في استمرار التعاون مع السلطة التشريعية.

وفيما يتعلق بتاخر الوزراء في الرد على الأسئلة البرلمانية بين العزب ان آلية الرد تصطدم بالإشكال الموجود في اللائحة الداخلية التي تنص على نصف ساعة للرد على الأسئلة البرلمانية في الجلسة.

وذكر ان هناك بيروقراطية حكومية تستغرق الوقت في الاجهزة الادارية لفحص السؤال والرد عليه متعهدا بصفته وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة بالعمل على ايصال الردود باسرع وقت ممكن.

وحول برنامج عمل الحكومة قال العزب انه جاء نتاج فكر وعمل مؤسسي عميق وليس انشائيا او كما نعته البعض "قص ولصق" حيث يحتوي على مشروعات قائمة على ارض الواقع مرتبطة بمواعيد زمنية التزمت بها الحكومة.

وقال الوزير العزب إن سبب التاخير في انجاز بعض المشروعات مرتبط في حل البرلمان والحكومة لاسيما ان كل حكومة جديدة تاتي ببرنامج عمل جديد يحتاج وقتا حتى ينسجم الفريق الحكومي للوصول الى الاهداف.

وحول اسباب تاخر اللوائح التنفيذية للقوانين التي اقرت قال العزب إن هناك بيروقراطية حكومية نحتاج الى تلافيها والمساهمة في تطوير العمل اكثر خصوصا ان القانون يتحدث عن فترة 6 أشهر لإصدار اللائحة.

واضاف ان هناك تجاوزا لذلك التاريخ وعلينا المبادرة من الشهر الاول بعد صدوره بالجريدة الرسمية وان نسابق الزمن في اقرار اللوائح المختصة في القوانين حتى ترى النور ويكون لها صدى في الشارع.

واكد العزب أن هناك نهجا جديدا سوف تسير عليه الحكومة يتمثل بالمبادرة من الشهر الاول بعد صدور القانون بالجريدة الرسمية موضحا انه بصفته احد اعضاء اللجنة القانونية تم استعجال الكثير من اللوائح وانجازها مع زملائه الاعضاء في اللجنة.

وبشان تقديم الحكومة ثلاث اولويات فقط من بين 27 متطلبا تشريعيا وردت في برنامج عملها بين العزب ان القضية متعلقة بالوقت المتاح فالحكومة في سباق مع الزمن لتقديم الاولويات الاخرى تباعا مع بداية كل دور انعقاد وفق الجدول الزمني والميزانية المتاحة.

واكد أن الوزيرة الصبيح تعي ما قدمته لمجلس الامة وتعلم تماما انها تستطيع ان تنجز هذه المشروعات التي اوضحت الحكومة بإرادتها المطلقة على انها قادرة عليها.

وكشف انه قبل مضي دور الانعقاد الحالي سوف نقدم الجدول الزمني بآلية وتوقيت تقديم هذه الاولويات الـ 27 جميعها.

وردا على اتهام الحكومة بافتعال الازمات قال الوزير العزب انه من غير المقبول والمعقول ان الحكومة تتربص بنفسها فما قام به سمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء لحل ازمة سوق المباركية ورفع الظلم عن المظلومين خير رد على تلك الاتهامات.

واكد العزب ان الحكومة مصممة على وأد أي أزمة في مهدها وهي المسؤولة عن كل شيء في محاربة الفساد والجشع ولن تتاخر يوما في التصدى لمن يحاولون اثارة الازمات التي تضر بمصلحة المواطن.

اما فيما يتعلق بملف إحالة المدعين العامين إلى التقاعد قال العزب انها قضية مرتبطة بحكومة سابقة وبقرار سابق في حين ان الموضوع برمته امام السلطة القضائية مؤكدا ان الحكومة لن تتاخر في إعادتهم الى وظائفهم في حال صدور حكم بهذا الخصوص.

وجدد الوزير العزب التاكيد ان الأولوية للعمل في سلك القضاء والتخصصات الأخرى في وزارة العدل للمواطنين حيث سيتم اختيار الأكفاء منهم لشغل تلك الوظائف.

وبخصوص مداخلاته في الجلسات قال العزب إن سمو رئيس مجلس الوزراء دائما ما يحث كل وزرائه على ممارسة عملهم كل وفق صلاحياته الدستورية في الوقت الذي يراقب سموه عن كثب اداء وزرائه .

وذكر أن هناك تقسيما للادوار فإن كان الامر متعلقا بالدور الحكومي فهذا مرتبط بوزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد العبدالله اما داخل البرلمان فيكون دور وزير الدولة لشؤون مجلس الامة.

واضاف العزب ان لدى الحكومة في اجتماعاتها في مجلس الوزراء بندا كاملا مخصصا للاعداد لجلسة البرلمان المقبلة ويتم التنسيق بخصوصه والعمل وفق الفريق الواحد ويأتي الوزراء للنواب محملين بجميع التصورات المطلوبة.

وردا على من يتهمه بأنه دائم الانفعال والتصدي لملاحظات النواب بحزم وشدة أكد العزب احترامه لجميع النواب وان الديمقراطية بنيت على التدافع لا على التطابق.

وقال إن العاقل يجب ألا يعتقد انه متى ما تطابق البرلمان مع الحكومة بان البلد سيكون في حال جيدة بل العكس فمتى ما وجد الرأي والرأي الآخر ولكن من دون شخصانية يكون الوضع افضل.

وبرر العزب حرصه على الحديث في الجلسة الخاصة بمناقشة الاتفاقيات بعد رد وزيري الخارجية والداخلية لايضاح الجانب القانوني للتشريع.

وقال إن الزملاء الوزراء ردوا بحكم اختصاصاتهم حول اتفاقية "الناتو" وانه تحدث عن الاتفاقيات الشارعة التي تصدر بقوانين لأنها قد تتعارض مع السيادة والاتفاقيات التعاقدية التي يجب اخطار البرلمان بها وفق المادة 70 من الدستور.

وأشار إلى أن رده جاء في جزئية ما يتم مناقشته من الاتفاقيات من عدمه قلم يكن الموضوع مرتبطا بالمضمون ولكن من حيث فلسفة التشريع.

وبشان ملاحظات ديوان المحاسبة على وزارة العدل أكد الوزير العزب انه آمر بتشكيل لجنة لضرورة معالجة كل الملاحظات متعهدا بالعمل على إنهاء هذه المخالفات بغض النظر عن امتدادها الزمني السابق.

واضاف ان اللجنة المشكلة ستنتهي من وضع تصورها خلال شهرين متعهدا بالعمل على منع تكرار مثل هذه الملاحظات في الستة المقبلة.

الوزارة دعت جميع المواقع لتحري الدقة في نقل الأخبار

«الكهرباء» تنفي قطع التيار عن المتأخرين في سداد رسوم الخدمة

- الحجرف مغرداً: الوزير سيواجه المنصة إذا قامت الوزارة بتحصيل ديون المواطنين قبل أصحاب المجمعات والمصانع

مبارك الحجرف

- ثامر السويط: المواطنون سواسية وتصريح الوزير غير مسؤول وسيتحمل كلفته السياسية إن صح

ثامر السويط

- عبدالله فهاد : المرزوق نفى التصريح المنسوب له ونحذر أي وزير من كلفة تقصّد الجهراء

عبدالله فهاد

نفت وزارة الكهرباء والماء صحة ماتداولته بعض المواقع الالكترونية عن تصريح وزير الكهرباء والماء عصام المرزوق بقطع التيار الكهربائي عن أي مواطن يتخلف بسداد الرسوم الخاصة بالكهرباء والماء.

ودعت الوزارة كافة المواقع لتحري الدقة في نقل الأخبار أو تداولها.

وكان عدد من النواب هددوا الوزير المرزوق بتقديم استجواب له إذا ما صح مانقل عنه من البدء في قطع الكهرباء بمحافظة الجهراء.

وقال النائب مبارك الحجرف في تغريد عبر حسابه على تويتر "اقسم بالله يا عصام المرزوق" إذا قامت الوزارة بتحصيل ديون الكهرباء على المواطنين بالجهراء قبل ان تبدأ باصحاب المجمعات و المصانع و السكن الاستثماري فسوف تواجه المنصة"

ووعد عضو مجلس الأمة النائب ثامر السويط وزير الكهرباء والماء عصام المرزوق بانه سيتحمل كلفته السياسية إذا صحّ تصريحه بالبدء في قطع الكهرباء بالجهراء.

السويط وصف تصريح الوزير بانه تصريح غير مسؤول، جاء ذلك في تغريده للسويط عبر حسابه في تويتر قال فيها " إن صحّ تصريح وزير الكهرباء عصام المرزوق بخصوص البدء بالجهراء لقطع الكهرباء فسيتحمل كلفته السياسية لأنه تصريح غير مسؤول فالمواطنين سواسية ".

وقال النائب عبدالله فهاد لقد تحدثت مع وزير الكهرباء والماء عصام المرزوق والذي نفى التصريح المنسوب له بالبدء بقطع التيار الكهربائي بالجهراء لكن فهاد حذر في الوقت نفسه أي وزير من كلفة تقصّد الجهراء دون غيرها.

وكانت وزارة الكهرباء بدأت بإنذار المواطنين المتخلفين عن سداد الفواتير بالقطع إن لم تتم تسوية الديون خلال عشرة أيام من تاريخ الإنذار.

موزعة على المناطق الشمالية والجنوبية

البلدي : سلمنا «السكنية» 268 ألف وحدة

- الموسى : القضية الإسكانية من أهم القضايا التي وضعها الأعضاء في أولوياتهم

علي الموسى

كشف المجلس البلدي امس أن عدد الوحدات التي سلمتها البلدية فعليا للمؤسسة العامة للرعاية السكنية حتى عام 2016 بلغ حوالي 268 الف وحدة سكنية موزعة على المناطق الشمالية والجنوبية.

وقال عضو المجلس ورئيس لجنة المخطط الهيكلي التابعة للمجلس المهندس علي الموسى في بيان صحافي ان القضية الإسكانية تعتبر "من اهم القضايا التي وضعها الأعضاء في اولوياتهم خلال الفترتين الماضية وحتى المقبلة".

واضاف الموسى ان الأعضاء ومن خلال لجان المجلس المختلفة وبالتعاون مع الجهاز التنفيذي في البلدية عقدوا العديد من الاجتماعات بحضور الجهات المعنية الاخرى في البلاد لايجاد الأراضي الإسكانية اللازمة من اجل القضاء على تراكم الطلبات الموجودة لدى المؤسسة العامة للرعاية السكنية.

وذكر ان لجنة المخطط الهيكلي قامت بالتعاون مع إدارة المخطط في البلدية بدراسة الأراضي الموجودة سواء داخل المنطقة الحضرية او خارجها لإقرار الأراضي التي بالإمكان تحويلها إلى مواقع سكنية.

وكشف الموسى أن آخر إحصائية للبلدية بينت ان إجمالي عدد الوحدات المطلوب توفيرها للسكن الخاص حتى عام 2030 وفقا لدراسة المخطط الهيكلي عام 2005 تقدر بحوالي 311 الف وحدة و"هذا ما يؤكد التزام المجلس البلدي والبلدية بدورهما في توفير الأراضي اللازمة للاسكان".

واشار الى ان الأعضاء استطاعوا توفير وحدات إسكانية لتنفيذا لقانون (من باع بيته) وهو ما يبين حرص الأعضاء على توفير الرعاية السكنية للمواطنين وتوفير احتياجات المؤسسة لتوزيع الوحدات على المستحقين.

واوضح ان البلدية سلمت المؤسسة العامة للرعاية السكنية رسميا حوالي 268318 وحدة موزعة على 1736 وحدة في شمال غرب الصليبيخات و6680 في مدينة جابر الأحمد و7542 في مدينة سعدالعبد الله و9574 في مدينة صباح الأحمد.